

هل ينجح الرئيس الأفغاني في إقناع واشنطن بإبطاء انسحاب قواتها

طالبان المتسلحة بنجاحاتها العسكرية تضع شروطها للمضي في المفاوضات



نظرة أميركية متشائمة حيال أفغانستان

كابول ليس وشيكاً. حيث أن طالبان ليست أداة ساحقة لا يتعثر قهرها.

وأوضح أن معظم المقاطعات التي سيطر عليها المتمردون تقع في مناطق ريفية ذات قيمة إستراتيجية ضئيلة. ورغم وجود بعضها على طرق رئيسية أو حول مدن كبيرة فإنهم "لن يحاولوا بالضرورة الاستيلاء على هذه المدن في المستقبل القريب".

وأعتبر كارتر مالكا سيان المستشار السابق في البنتاغون أن "فرص استيلاء طالبان على كابول في المدى القريب ضئيلة" لكن من "الممكن" أن يحدث ذلك خلال عام، خاصة إذا شهدنا سقوط مدن مثل قندهار أو مزار الشريف، حينها سيساورني القلق من سقوط كابول.

وتوقع مبعوث باراك أوباما السابق لأفغانستان جيمس دوبيينز من مركز "راند" للدراسات حدوث تصعيد فوري للأعمال القتالية محذراً من أن السكان قد يصابوا بالإحباط في حال وقعت المدن الكبرى بقبضة طالبان.

وبرايه فإن "حركة طالبان تتمتع بمزايا معينة خلافاً للحكومة المنقسمة، لكن هذه المزايا تخدمها في الريف حيث يتواجد أنصارها".

وطرأ تغير على السكان الأفغان منذ التسعينات، حيث أصبحوا أكثر تمدناً وأفضل تعليماً وأقل عزلة عن بقية العالم بفضل الهواتف المحمولة بشكل خاص.

وفي تقديره فإن جهود طالبان لتقديم نفسها كقوة فاعلة قادرة على حكم أفغانستان ومنح حقوق للنساء والأقليات ما هي إلا خدعة.

وبالنسبة إلى الأفغان الذين لديهم الإمكانات المالية فإنهم يعززون مغادرة البلاد، في حين أن العديد من كبار المسؤولين أرسلوا أسلحتهم إلى الخارج، أما الأفغان الذين لا يملكون إلا خيار البقاء في وطنهم، فإنهم يحملون فقط أن يعم السلام بعد عقود من الحرب.

هل يمكن قهر طالبان؟

من المحتمل أن تسيطر حركة طالبان على كابول خلال العام الذي يلي مغادرة القوات الأجنبية لأفغانستان، لكن سقوط الحكومة ليس حتمياً إذا تمت قيادة الجيش الأفغاني بشكل جيد، وفق ما

ويشير أندرو واتكينز، المحلل في مجموعة الأزمات الدولية ومستشار الأمم المتحدة السابق في أفغانستان، أنه "من غير الممكن إنكار حجم وسرعة الخسائر في الأراضي التي مُنيت بها الحكومة الأفغانية" لافتاً إلى "أن سقوط

عندما يقترب الانسحاب من نهايته، فإن هذه القدرات ستخف وتكون متاحة بعد الآن".

وتتهم طالبان خصومها من القوات الأفغانية بأنهم غالباً ما يلقون السلاح أو يغادرون مراكزهم دون قتال. وبالنسبة إلى الحكومة هذا خيار تكتيكي يقوم على الانسحاب من مواقع معزولة للتركيز على المواقع الإستراتيجية.

لكن حتى حين تخوض القوات الأفغانية القتال، فهي تتكبد أحياناً خسائر فادحة.

في مواجهة التقدم السريع للمتمردين، قام غني بتعديل وزاري شمل وزير الدفاع، لكن بالنسبة إلى عدد من المحللين فإنه لا يملك حلاً، وهو مازال بحاجة إلى دعم أميركي والدول القوية الأخرى.

ويقول مقربون من السلطة إن الرئيس بات منفصلاً عن الواقع ومجزولاً في القصر الرئاسي وليس هناك أي أصدقاء إلى جانبه.

ويؤكد دبلوماسي غربي رفض الكشف عن اسمه أن الرئيس "لم يعد يستمع سوى إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص بينهم مدير مكتبه ومستشاره للأمن القومي وبالطبع زوجته".

ويضيف "هناك الوضع التقليدي للخص، لكن هناك أيضاً العامل الشخصي مع غني لأنه يرتاب من كل الناس".

وفيما لا يزال الرئيس الأفغاني يامل في إقناع طالبان بقبول دور في حكومة وحدة وطنية مؤقتة تهدف إلى تهدئة الطريق لإجراء انتخابات، لكن يبدو أن المتمردون الذين شجعهم نجاحاتهم العسكرية، ليس لديهم أي نية بالهضي أبعد في المفاوضات، بل يعززون استعادة السيطرة على البلاد وفرض نفس النظام الأصولي الذي كان قائماً أثناء حكمهم بين 1996 و2001.

ويخيف نهج طالبان المحافظ بعض شرائح المجتمع. وأبرز المحلل الأفغاني سيد ناصر موسوي "ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأنهم قد يكونون حتى أزدادوا تطرفاً على مر السنين من خلال محاربة قوات أجنبية غير مسلمة".

خلّفت زيارة الرئيس الأفغاني إلى الولايات المتحدة الخميس، تساؤلات عن مدى قدرته على إقناع إدارة الرئيس جو بايدن على إبطاء انسحاب قواته وذلك في الوقت الذي تعزز فيه طالبان مكاسبها على الأرض، وفيما استبعد خبراء أن ينجح أشرف غني في ذلك حيث تبدو آمال العودة عن هذا القرار ضئيلة، إلا أن القمة المرتقبة توجه رسالة طمأنة للأفغان أن الولايات المتحدة لن تتخلى عنهم وستواصل جهودها في دعم عملية السلام العسيرة في مرحلة ما بعد الانسحاب.

كابول - بدأ الرئيس الأفغاني أشرف غني الخميس زيارة إلى واشنطن فيما يتساءل المتابعون عن نتائج هذه الزيارة ومدى قدرته على إقناع الأميركيين في إبطاء الانسحاب من بلدهم خاصة وأن حركة طالبان تسجل تقدماً عسكرياً كبيراً على الأرض.

كابول - بدأ الرئيس الأفغاني أشرف غني الخميس زيارة إلى واشنطن فيما يتساءل المتابعون عن نتائج هذه الزيارة ومدى قدرته على إقناع الأميركيين في إبطاء الانسحاب من بلدهم خاصة وأن حركة طالبان تسجل تقدماً عسكرياً كبيراً على الأرض.



جيمس دوبيينز

طالبان تتمتع بمزايا معينة خلافاً للحكومة المنقسمة

الوضع العسكري الداخلي

مع تسارع الانسحاب الأميركي، حققت حركة طالبان تقدماً عسكرياً كبيراً، مؤكدة أنها سيطرت على أكثر من 80 من الأقاليم الأفغانية الـ421.

وسيطرت هذا الأسبوع على معبر شير خان بنهر (شمال الحدودي، المعبر الرئيسي مع طاجيكستان والذي يشكل ممراً حيوياً في العلاقات الاقتصادية مع آسيا الوسطى).

هذا التقدم العسكري الذي يبدو أنه أثر على معنويات قسم من الجيش الأفغاني قد يدفع واشنطن إلى تأخير انسحاب جزء من جيشها كما أقر هذا الأسبوع بشكل غير مباشر الناطق باسم البنتاغون جون كيربي.

وأوضح كيربي "إذا كان هناك أي تغييرات يتعين إجراؤها في وتيرة أو نطاق أو حجم الانسحاب في أي يوم أو أسبوع، فنحن نريد الاحتفاظ بالمرنة للقيام بذلك". لكنه أكد أن هذا الأمر لن يؤثر على استحقاق 11 سبتمبر، محذراً من أن الدعم الذي يقدمه الجيش الأميركي للقوات الأفغانية للتصدي لطالبان لن يستمر إلى الأبد.

وأضاف "طالما لدينا القدرات في أفغانستان، سنواصل تقديم المساعدة للقوات الأفغانية لكن

وفيما يتخوف البعض من تغلب المتمردون على القوات الحكومية الأفغانية المحيطة أساساً من الوضع، بعد إنجاز انسحاب القوات الأميركية بحلول سبتمبر القادم، يرجح المتابعون أن يطلب غني تأجيل الانسحاب الأميركي أو اقتراح الاستعانة بقوات أخرى خاصة أن كل القراءات تؤكد أن طالبان عائدة بقوة لاجتياح البلاد، وذلك في الوقت الذي لا تزال فيه محادثات السلام بين طالبان والحكومة الأفغانية في طريق مسدود.

وفيما تنفذ الولايات المتحدة حتى الآن انسحابها من أفغانستان بحزم وبسرعة لأن الرئيس الأميركي جو بايدن يريد إنجاز بحلول 11 سبتمبر في الذكرى العشرين للاعتداءات التي دفعت بواشنطن إلى التدخل لإطاحة بنظام طالبان، إلا أن عدة عوامل قد تدفع بالولايات المتحدة إلى إبطاء انسحاب بعض الوحدات، بينها تقدم طالبان ميدانياً ومصير الأفغان الذين تعاونوا مع واشنطن وابتأوا يخافون على أرواحهم وأمن مطار كابول الحيوي لإبقاء تواجد دبلوماسي للولايات المتحدة في البلاد.

ويعلق الأفغان أصلاً على زيارة الرئيس غني لإنشاء واشنطن عن قرار الانسحاب الذي يجري بوتيرة سريعة

العمال المهاجرون بمحطات الوقود في لبنان أول من يدفع ثمن نقص الوقود

والتهريب إلى سوريا المجاورة هي أيضا في قلب المشكلة. ودعا إلى قمع التجارة غير المشروعة عبر الحدود.



جورج براكس

ما يقرب من 2700 محطة وقود في لبنان توظف أكثر من 10 آلاف شخص، جميعهم تقريباً عمال مهاجرون

وفيما توقع براكس أنه في حال وقوع ذلك فإنه "ستنتهي المشكلات وسيشعر الجميع بالارتياح"، إلا أنه بالنسبة إلى عابد البالغ من العمر 27 عاماً، والذي ترك وظيفته في غسل الصحون في أحد مطاعم القاهرة للعمل في مضخة في لبنان في عام 2017، لن يتحقق ذلك قريباً.

وإطلاق نار على مضضات بنزين على مواقع التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة.

وشرح قائلاً "لقد طلبنا المساعدة كثيراً، لكن دوريات الشرطة تأتي وتذهب ومن الصعب حماية الجميع. الحل الوحيد هو حل المشكلة في جوهرا". ويهدد النقض الحاد في العملات الأجنبية، بإنهاء عقود القطاع الخاص لصيانة محطات الطاقة وتوليد الطاقة المؤقت، بحسب تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي.

وبحسب التقرير، فإن إيرادات شركة كهرباء لبنان التي تتم بالعملة المحلية (الليرة) ستتقلص بسبب زيادة الخسائر وتراجع التحصيل وتراجع فترات إمدادات الطاقة في عموم البلاد.

وبين فادي أبوشقرة رئيس جمعية موزعي الوقود في البلاد، أن نحو 140 محطة وقود قررت الإغلاق في هذه الأثناء بعد استهداف الموظفين من قبل سائقي السيارات الغاضبين.

ويرتبط نقص الوقود في لبنان بزيادة تقنين العملات الأجنبية النادرة من قبل البنك المركزي، الذي يدعم واردات الوقود بسعر صرف يقل بنحو 10 أضعاف عن سعر السوق الحالي. وبحسب وزير الطاقة المؤقت في البلاد ريمون عجر، فإن عمليات الاختناز

مقابل الدولار الأميركي، وتاكدت القوة الشرائية للعمال المهاجرين. ويعيش حوالي 400 ألف عامل مهاجر في دولة يبلغ عدد سكانها ستة ملايين نسمة، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، مما يجعلهم أحد أعمدة الاقتصاد المحلي.

ويعمل معظمهم كمساعدين منزليين أو في وظائف أخرى لا تتطلب مهارات عالية مثل عمال النظافة أو جامعي القمامة. وقد تضرروا بشدة من الإتهار الاقتصادي في لبنان، والانفجار الهائل في الميناء في بيروت في أغسطس الماضي وتدابير جائحة كورونا.

ولفت محمد (23 عاماً) الذي يعمل في محطة وقود في ضواحي بيروت، أنه كان يحاول طوال العام توفير ما يزيد قليلاً عن 100 دولار لحجز تذكرة للعودة إلى مصر، لكن الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية منعه من توفيرها. وأردف "تعرض للضرب من جميع الجهات من الزبائن ومن أصحاب العمل".

ويعاني جميع العاملين في هذا القطاع بسبب النقض الذي أجبر محطات الوقود على تقنين المبيعات.

وكتشف براكس أن ابن صاحب محطة وقود في ريف عكار الشمالي قتل بالرصاص خلال مشاجرة مع سائق الشهر الماضي، وانتشرت عدة مقاطع فيديو تظهر اشتباكات بالأيدي

وأوضح مصطفى لوكالة رويترز "أصبح الأمر صعباً للغاية ولا يطاق حقاً. هناك إهانات مستمرة، تعرضت للضرب هنا وفي العديد من المحطات التي يعمل فيها أصدقائي".

وتابع مصطفى "أستطيع التحمل إذا كان الأمر يستحق العناء، لكن في نفس الوقت أصبح رائي بلا قيمة إلى حد كبير الآن. إذا استمر الوضع على هذا النحو، فسنعود جميعاً إلى مصر".

وبات لبنان مهدداً بنظام شامل في ظل عجز الحكومة عن تأمين الوقود المخصص لتشغيل محطات توليد الكهرباء، جراء عدم توفر نقد أجنبي للاستيراد ضمن أزمة اقتصادية حادة، وهو ما فاقم معاناة اللبنانيين والوافدين على حد سواء.

وأوضح جورج براكس، المتحدث باسم جمعية مالكي محطات الوقود في لبنان، أن ما يقرب من 2700 محطة وقود في لبنان توظف أكثر من 10 آلاف شخص، جميعهم تقريباً عمال مهاجرون من مصر والسودان وسوريا وبنغلاديش.

وقبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في البلاد في منتصف عام 2019، حصل هؤلاء على أجور تعادل حوالي 400 دولار شهرياً، أكثر من ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور في مصر موطن العديد من العمال المهاجرين. لكن الليرة اللبنانية فقدت منذ ذلك الحين أكثر من 90 في المئة من قيمتها

مصطفى، لكنها دفعت للمصري البالغ من العمر 44 عاماً ما يكفي لإطعام أسرته ولم يكن لديه الكثير من المشاكل على الأقل حتى حدوث أزمة اقتصادية قاسية ومدمرة.

ونظراً إلى أن النقض في السلع الأساسية يجبر السائقي على الانتظار في طابور للحصول على كميات صغيرة من الوقود، فقد تعرض العديد من العاملين في محطات الوقود في لبنان، ومعظمهم من المهاجرين، للتهديد والهجوم وحتى إطلاق النار من قبل سائقي السيارات الغاضبين في الأشهر الأخيرة.



لا شيء غير الانتظار